٢ ـ المشكلات الادارية

تعرّضت ادارة شركة كهرباء القدس، عبر مسيرتها الطويلة، الى تغييرات عدّة، كان أولها وأخطرها دخول ممثلين عن بلدية القدس مجلس ادارتها. وكذلك افتقارها الى جهاز وظيفي كفؤ وهيكلية ادارية فاعلة. فقد ضمت الشركة ٥٠٣ موظفين، لم تكن غالبيتهم مؤهلة للعمل. وتقاضوا رواتب مرتفعة قياساً بمعدّل الرواتب في الضفة الفلسطينية، حيث بلغ متوسط الاجر الشهري ٢٦٥ ديناراً اردنياً. ومنذ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٨٦، طرأت تغييرات على مجلس ادارة الشركة، اثر وفاة انور نسيبة، واستبدال بعض ممثلي البلديات في المجلس بأشخاص تمّ تعيينهم في اللجان البلدية. وكذلك تعيين حنا ناصر قائماً بأعمال رئيس مجلس الادارة ومحاولته توقيع اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية[٤٢]. وكلها، بالاجمال، امور ساهمت، بدرجات متفاوتة، في تصعيد المشكلات الداخلية وتردي علاقة العمّال والموظفين بمجلس ادارة الشركة.

٣ ـ الجانب الفني

اعتمدت شركة كهرباء القدس، منذ انشائها، على محرّكات الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية. وظلت هذه المولدات اقتصادية في ظل احتياجات محدودة للطاقة، وتوفّر صيانة دورية، وتحميل مناسب. غير ان هذه المعادلة اختلت فور زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية بعد ربط المستوطنات بشبكة كهرباء القدس. وتزايدت أعباء الشركة، أكثر فأكثر، بعد رفض سلطات الاحتلال تجديد محطة التوليد المركزية، ممّا أدّى الى تحميل الشركة فوق طاقتها. ففي حين بلغت القدرة الاسمية للمحطة المركزية على توليد الطاقة ٢١٧٦٠ (ك.و.أ) في بداية الثمانينات، لم تتجاوز قدرتها الفعلية، ستين بالمئة من هذه القدرة. وفي حين كانت الزيادة السنوية لاستهلاك الكهرباء ١٥ بالمئة، كانت نسبة مساهمة المحطة المركزية في توليد الطاقة في تناقص مستمر وصل الى ٣,٣ بالمئة فقط من نسبة الوحدات التي توزعها الشركة. أمّا الباقي وقدره ٩٦,٧٥ بالمئة من وحدات التوزيع فقد جاء من مصادر الطاقة لدى شركة الكهرباء القطرية[٤٣].

يضاف الى ذلك كله، معاناة شركة كهرباء القدس من عدد من المشكلات الفنية الاخرى التي تسببت في رفع مستوى خسائرها، منها:

- الحاجة الى تغيير الشبكات الداخلية او تحسين بعضها لمواجهة تزايد الاحمال.
- خسارة في توليد الطاقة ناجمة عن الفرق بين سعر تكلفة انتاج الوحدة الكهربائية وتعرفة بيعها، عدا عن أسعار وتكاليف الزيوت والصيانة والفاقد على الشبكات من الكهرباء. والذي تسبب، اجمالاً، في خسارة سنوية بلغت ٤٨٠٠٠٠ دينار.
- خسارة أخرى ناجمة عن شراء الطاقة من شركة الكهرباء القطرية واعادة بيعها. فالفارق بين سعري البيع والشراء لا يتجاوز ٧ بالمئة. واذا أخذنا بالاعتبار معدّل الفاقد على الشبكات (١٤ بالمئة)، ومصاريف الجباية والصيانة وغيرها، تصل الخسارة الى حوالى ٥٧٦٠٠٠ دينار[٤٤].

الفصل الاخير

انتهت شركة كهرباء القدس، في أعقاب ثلاث جولات من الصراع مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى الافلاس. وبدت عارية أمام تقدّم السلطات نحو وضع نهاية لها. وقد بدأت السلطات، من جانبها، الاعلان عن هذه النهاية بتصريح أدلى به وزير الطاقة الاسرائيلي جاء فيه: «ان بقاء شكل